الأبيات الشعرية المجهولة النسبة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام
(دراسة وتحليل)

الكلمة المفتاحية : اللغة العربية – النحو – الشواهد النحوية

م.م رابعة حسين مهدي
جامعة ديالى/كلية التربية الاساسية
Rabaa66@gmal.com

ملخص البحث

لاقى الشعر عناية كبيرة من لدن اللغويين والنحويين قديما، إذ عدُّوهُ الدعامة الثانية في الاحتجاج بعد كلام الله تعالى، فبنوا على أساسهما أصول النحو وقواعده المطردة في اللغة، وقد غدت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصحبت مقصورة على الشعر فقط.

وقد كان منهج اللغويين المتقدمين والمتأخرين على حدٍّ سواء أنَّهم يستشهدون بالشعر المجهول قائله كثيرا إنْ صدر عن ثقة يعتمد عليه، ولذا عدُّوا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصحَّ الشواهد إذ اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف، وابن هشام النحوي لقد اقتفى آثار من سبقوه من النحويين في الاحتجاج بها ولا سيما في كتابه الكبير" مغني اللبيب في كتب الأعاريب"،والتي احتج بها من دون ذكر قائلها، وهذا البحث اليسير دراسة وتحليل لبعض تلك الشواهد الشعرية المجهولة النسبة التي وقفنا عليها ،وقد ذكرنا المسائل النحوية التي ذُكِرتْ لأجلها تلك الشواهد وأقوال النحويين فيها، وقد عثرنا على بعض تلك الشواهد المجهولة منسوبة إلى شعرائها، والغالب أنَّهُ لن نعثر على قائليها، وعلى نحو ما أشار إليه المحققون للكتب النحوية ولاسيما كتب حروف المعاني التي وردت فيها تلك الشواهد الشعرية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله الصادق الأمين وعلى آل بيته الطاهرين وعلى صحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، أما بعد.

يحتج النحويون لبناء قواعد اللغة بأدلة السماع من فصيح الكلام ، وهو يشمل كلام الله تعالى القرآن الكريم أولاً، لأنَّه أول نصٍّ دينيٍّ لغويٍّ محفوظٍ من التحريف والتغيير ،فذكر اللغويون شروطا منها التثبت ممن ينقل عنهم من العرب، والسماع هو الحجة القاطعة والبرهان الناصع على القاعدة النحوية، ونراهم يعتدون بأشعار الجاهليين والإسلاميين والبدو المعاصرين، ومصادر الكلام الفصيح عند اللغويين العرب من الممكن حصرها،والتي استقوا منها مادتهم هي: القرآن الكريم، والقراءات القرآنية،والحديث النبوي،والشعر، والنثر ،وإن وجد بينهم خلاف حول بعضها وإليكم بيان ذلك:

الاحتجاج بالقرآن الكريم:

وهو كلام قد عدُّوه في أعلى درجات الفصاحة، وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة، ولذا وقفوا منه موقفًا موحدًا فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه، ولا يعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة والنحويون قد نظروا إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة، وشاهدًا لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية، فقد وضعوا لصحة القراءة شرطًا واحدًا هو صحة الرواية عن القارئ العدل حتى لو كان فردًا وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد، وسواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة.

الاحتجاج بالشعر:

وأمَّا الشعر فقد لاقى الشعر اهتمامًا كبيرًا من اللغويين واعتبروه الدعامة الأولى لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ولا تهتم بما عداه.

وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه، ولذا اعتبروا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصحَّ شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أنَّ فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها، وقد كان سيبويه يحرص على إطلاق البيت من النسبة، فكان إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه، وإنَّما امتنع سيبويه عن تسمية الشعراء ،لأنَّهُ كره أن يذكر الشاعر ،وبعض الشعر يُروى لشاعرين وبعضه مجهول لا يعرف قائله،لأنَّهُ قَدِمَ العهد به،وأما الأبيات المنسوبة في الكتاب إلى قائليها "فالنسبة حادثة بعده، فقد اعتنى بنسبتها الجرمي،قال الجرمي:(نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف

فعرفت أسماء قائليها فأثبتها وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها)[١]، بل إنَّ اللغويين والنحاة قد صرَّحوا بأنَّ تعدد الروايات في البيت الواحد لا يُسقِطُ حجيتها، وأنَّ كُلَّ رواية ما دامت قد نُقِلَتْ عن ثقة يصحُّ الاستشهادُ بها،إذ قال ابن ولاد:(ولغة الرواة من العرب في البيت الواحد يجعل كل رواية حجة إذا رواها فصيحٌ، لأنَّهُ يُغيرُ البيت إلى ما في لغته فيجعل ذلك أهل العربية حجة)[٢].

موقف النحويين من الاحتجاج بالأبيات الشعرية المجهولة.

وأما موقف النحويين من الشواهد الشعرية المجهولة فإنَّهُ بعضهم لا يُحتَجُّ بها ولا يُبْنَى عليها أحكامه تانحوية،إذ قال السيوطي:(لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرَفُ قائله صرَّحَ بذلك ابن الأنباري في الإنصاف، وكأنَّ علة ذلك خوف أنْ يكون لمُوَّلدٍ أو من لا يُوثقُ بفصاحتِهِ، ومن هذا يعلم أنَّهُ يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم، قال ابن النحاس في التعليقة:(أجاز الكوفيون إظهار "أن" بعد "كي"، واستشهدوا بقول الشاعر:

أَرَدتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ:

والجواب أنَّ هذا البيت غير معروف قائله،ولو عُرِفَ لجاز أنْ يكون من ضرورة الشعر، وقال أيضا:ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر "لكن"، واحتجوا بقول الشاعر[٣]:

....."وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ"

والجواب:أنَّ هذا البيت لا يُعرَفُ قائله ولا أوله ولم يذكر منه إلا هذا ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان وفي ذلك ما فيه)[٤] وهذا ينقض ما بنوه من القواعد والأصول اعتمادا على الشواهد المجهولة، فثمة تناقض عجيب فيما بين النحويين، وإذا ما وجدوا شاهدا نحويا فصيحا طاروا به فرحا على الرغم من جهالة قائله، بل يذهب ابن أبو البركات الأنباري أكثر من ذلك،فيعيب على الكوفيين احتجاجهم بشاهد مجهول،إذ قال:(وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمَا ما أنشدوهُ فهو مع قلّته لا يُعرَفُ قائله فلا يجوز الاحتجاج به)[٥]،وقال أيضا ردًّا على الكوفيين:(فنقول: هذا البيت مجهول لا يعرف قائله؛فلا يجوز الاحتجاج به، ثم لو قدرنا أنَّ هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأنَّ الرواية ما ادعوه لَمَا كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس ففي كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أنْ تُخْتَلطَ الأصولُ بغيرها،وأنْ يُجْعَلَ ما ليس بأصلٍ أصلًا،وذلك يُفْسِدُ الصناعةَ

بأسرها)[٦]، وجاء هذا البحث ليبين أنَّ الشواهد الشعرية المجهولة النسبة التي قد بنى عليها النحويون أحكامًا نحوية، وهي لا تقلُّ درجةً عن الشواهد الشعرية المعروفة النسبة،فلا تضرُّ جهالة القائل عندهم ما دامت فصيحة، ومجال البحث هو كتاب" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام النحوي، وأنَّهُ قد احتجَّ بها كثيرا حاله كحال من سبقه من النحويين القدامى،ويلجأُ الى تأويلها في حال خروجها عن القياس في كلام العرب حتى يردَّها الى الأصل النحوي أو يعللها بالضرورة الشعرية أو يرفضها لجهالة القائل.

الشاهد الأول :عمل "إذن" النصب في الفعل المضارع إذا تأخرت في الكلام .

جاء ابن هشام بالشاهد الشعري المجهول قائله للدلالة على عمل أداة النصب للفعل المضارع " إذن" إذا لم تقع مستأنفة غير متقدمة في الكلام، لأنَّ شروط عملها أنْ تكون في أول الكلام،وهو ما أجازهُ الكسائي خلافا لجمهور النحويين، إذ قال ابن هشام:(الْمَسْأَلَة الرَّابِعَة فِي عَملهَا،وَهُوَ نصب الْمُضَارع بِشَرْط تصديرها واستقباله واتصالهما أَو انفصالها بالقسم أَو بِلَا النافية، يُقَال:"آتِيك،فَتَقولُ: إِذنْ أكرمَك، وَلَو قلتَ: أَنا إِذنْ قلتَ أكرمُك" بِالرَّفْع لفَوَات التصدير فَأَما قَوْله[٧]:

لَا تَتْرُكْنِي فِيْهِمْ شَطِيْرَا ... إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا

فمؤولٌ على حذف خبر "إِنَّ" أَيْ: إِنِّي لَا أقدر على ذَلِك ثمَّ اسْتَأْنف مَا بعده، وَلَو قلتَ: "إِذن يَا عبدالله، قلتَ:أكرمُك" بِالرَّفْع للفصل بِغَيْر مَا ذكرنَا، وَأَجَازَ ابْن عُصْفُور الْفَصْل بالظرف، وَابْن بابشاذ الْفَصْل بالنداء وبالدعاء، وَالْكسَائِيّ وَهِشَام الْفَصْل بمعمول الْفِعْل، والأرجح حِينَئِذٍ عِنْد الْكسَائي النصب، وَعند هِشَام الرّفْع، وَلَو قيل لَك أحبُّكَ، فَقلتَ:" إِذن أَظُنُّك صَادِقا" رفعتَ لِأَنَّهُ حَال)[٨]،قال السيوطي:(هو رجز لا يعرف قائلُهُ،والشطير: البعيد، وقيل الغريب، ونصبه على الحال، و"أهلك": بكسر اللام مضارع هلك بفتحها)[٩]،وذكر الخطيب البغدادي أنَّهُ الشاهد الخمسين التي احتجَّ بها سيبويه،إذ قال:(على أَنَّ الْفِعْل جَاءَ مَنْصُوبًا ب"إِذن" مَعَ كَونه خَبرا عَمَّا قبلهَا بِتَأْوِيل أَنَّ الْخَبَر هُوَ مَجْمُوع "إِذن أهلك" لَا "أهلك" وَحده، فَتكون إِذن مصدرة.

وَقَالَ الأندلسي:يجوز أَن يكون خبر إِنَّ محذوفاً:أَي:إِنِّي لَا أحتمل، ثمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: إِذن أهلكَ، وَالْوَجْه رفع "أَهْلَكُ" وَجعل "أَو" بِمَعْنى إِلَّا.

أما التَّخْرِيج الأول فَهُوَ للشَّارِح الْمُحَقق، وَقد ردَّهُ الدماميني فِي الْحَاشِيَة الْهِنْدِيَّة بِأَن مُقْتَضَاهُ جَوَاز قَوْلك:"زيدٌ إِذنْ يقومَ" بِالنّصب على جعل الْخَبَر هُوَ الْمَجْمُوع، إِذْ الِاعْتِمَاد الْمَانِع منتفٍ إِذْ هُوَ ثَابت للمجموع وصريح كَلَامهم يأباه،وَأجِيب عَن الرضي بِأَن تَخْرِيجه إِنَّمَا هُوَ لبَيَان وَجه ارْتِكَاب الشذوذ فِي هَذَا المسموع فَلَا يكون مُقْتَضَاهُ جَوَاز النصب فِي كل مَا سواهُ مِمَّا لم يتَحَقَّق فِيهِ شذوذ هَذَا كَلَامه،وَلَا يخفى أَن مُرَاد الرضي تَخْرِيجه على عَملهَا المألوف قِيَاسا، وَهُوَ أَن لَا يعْتَمد مَا بعْدهَا على مَا قبلهَا بِدَلِيل مُقَابلَته لقَوْل الأندلسي، وَأما قَول الأندلسي: وَعَلِيهِ اقْتصر ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي فَهُوَ تَخْرِيج السيرافي، قَالَ فِي شرح: فَإِن صَحَّ فإمَّا أَن يُقَال: إِنَّه لغةٌ حمل فِيهَا إِذن على "لن"، وَهِي لَا تلغى بِحَال، أَو تَقول: خبر إِن مُقَدّر أَي: إِنِّي لَا أقدر على ذَلِك، وَجُمْلَة: "إِذن أهلك" مستأنفة،وَإِذن فِيهَا مصدرة انْتهى، وَفِيمَا قَالَه تخريجان آخرَانِ فَصَارَت التخاريج أَرْبَعَة.

وسلك نَحوه ابْن يعِيش فِي شرح الْمفصل فَقَالَ:الْبَيْت شَاذ، وَإِن صحت الرِّوَايَة فَهُوَ مَحْمُول على أَن يكون الْخَبَر محذوفاً،وساغ حذف الْخَبَر لدلَالَة مَا بعده عَلَيْهِ وَابْتِدَاء إِذن بعد تَمام الْمُبْتَدَأ بِخَبَرِهِ،أَو يكون شبه إِذن هَا هُنَا بلن فَلم يلغها لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا من نواصب الْأَفْعَال الْمُسْتَقْبلَة،وتشبه إِذن من عوامل الْأَفْعَال بِأَفْعَال الشَّك وَالْيَقِين،لِأَنَّهَا أَيْضا تعْمل وتُلغى، لِأَنَّ أَفعَال الشَّك إِذا تَأَخَّرت أَو توسطت يجوز أَن تعْمل، وَإِذن إِذا توسطت بَين جزأي كلامٍ أَحدهمَا محتاجٌ إِلَى الآخر لم يجز أَن تعْمل لِأَنَّهَا حرف، والحرف أَضْعَف فِي الْعَمَل من الْأَفْعَال انْتهى، وَقد نقل ابْن الْحَاجِب تخريجاً خَامِسًا فِي شرح الْمفصل قَالَ:وَقد أُوِّلَ: "إِنِّي إِذن أهلك" على معنى: إِنِّي أَقُول،وَالْقَوْل يحذف كثيرا)[١٠]،وأنت ترى كيف تفنن النحويون إلى ردِّ البيت الى أصل القاعدة النحوية، وواضح مما سبق أنَّ النحويين تفننوا في محاولة توجيه إعراب البيت لأعادته إلى أصل القاعدة النحوية،وكان يكفيهم أن يوجهوه بأنَّهُ شاهد مفرد مجهول القائل لا يجوز تقعيد قاعدة عليه،وإذا سلمنا بصحة وروده عن العرب الموثوق بفصاحتهم،فأنَّهُ يحفظ ولا يقاس عليه، ونرى أنَّ ابن يعيش قد رفض الرواية،لأنَّ قائلها مجهول فلم يحكم بصحتها،وهو الصحيح،ولأنَّ الشعر محل ضرورة،والضرورة تبيح له ما تبيح لغيره،فلا يمكن بناء قواعد النحو عليه،إذ قال:(فإنه شاذ، وإن صحت الرواية، فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفًا، وابتدأ "إذَنْ" بعد تمام الأول بخبره)[١١]،وقال العينيُّ:(في قوله: "إذن" حيث أعملها الشاعر مع أنَّها معترضة بين إنَّ وخبرها، وهو ضرورة خلافًا للفراء،وقد

أُوِّلَ على حذف خبر إنَّ،أي:إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده)[١٢]،وقال ابن الناظم:(فشاذ لا يقاس عليه)[١٣]،فالأولى عدم الاحتجاج به، وهو الصواب .

الشاهد الثاني: إلغاء "ما"الحجازية" المشبهة بعما "ليس" بعد زيادة" إنْ" الزائدة.

الشاهد الشعري المجهول قائله جاء به ابن هشام للدلالة على عمل" ما" النافية الحجازية العاملة عمل " ليس" على الرغم من زيادة" إنْ"، فرأي جمهور النحويين أنَّ زياة "إنْ" تبطل عمل"ما" العاملة عمل ليس،لأنَّ "إنْ" الزائدة لشبهها بالنافية فكأنَّهُ دخل نفيٌّ على نفيٍّ فصار إيجابا[١٤]، ولكن ابن هشام أجاب عن بعض النحويين أنهم أوَّلوها على أنَّ" إنْ" نافية جاءت توكيدا لنفي " ما"،إذ قال:(الرَّابِع أَن تكون زَائِدَة كَقَوْلِه:...وَأَكْثر مَا زيدت بعد مَا النافية إِذا دخلت على جملَة فعلية كَمَا فِي الْبَيْت أَو اسمية كَقَوْلِه[١٥]:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ ... مَنايانا ودَوْلةُ آخِرينا

وَفِي هَذِه الْحَالة تكف عمل مَا الحجازية كَمَا فِي الْبَيْت، وَأما قَوْله[١٦]:

بَنِي غُدَانَة مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا ... وَلَا صَرِيْفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

فِي رِوَايَة من نصب ذَهَبا وصريفا، فَخُرِّجَ على أَنَّهَا نَافِيَة مُؤَكدَة لمَا)[١٧]،وقال السيوطي:(قال المصنف في شواهده:غدانة بضم المعجمة ودال مهملة، حيّ من يربوع، وما نافية، وذهب وصريف بالرفع في رواية الجمهور،فإنْ:زائدة كافة وبالنصب في رواية ابن السكيت،فإنْ نافية مؤكدة،والصريف، بفتح الصاد وكسر الراء المهملتين :الفضة، والخزف:الجر، جمع جرة)[١٨]،وقال الخطيب:(على أَنه قد جَاءَت إِنْ بعد مَا غير كافّة، وَقد بيّنه الشَّارِح المحقّق،قَالَ ابْن هِشَام فِي شرح شواهده:النصب رِوَايَة يَعْقُوب بن السكّيت،وَالرَّفْع رِوَايَة الْجُمْهُور على أنّ "إن" كافّة لما عَن الْعَمَل، قَالَ: وَزعم الكوفيّون على رِوَايَة النصب أنّ "إنْ" نَافِيَة مُؤَكدَة لَا كافّة، ويلزمهم أَن لَا يبطل عَملهَا كَمَا لَا يبطل عَملهَا إِذا تكرّرت على الصّحيح بِدَلِيل قَوْله[١٩]: الرجز

لَا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّياً فَمَا ... مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

وَمعنى هَذَا الْبَيْت:لَا ينْسك مَا أَصَابَك من الْحزن على من فقدته أَن تتأسّى بِمن سَبَقَك مّمن فقد أحبابه فَلَيْسَ أحدٌ مَمْنُوعًا من الْمَوْت، وَمن زعم أنّ مَا إِذا تكرّرت يبطل عَملهَا جعل منفيّ مَا الأولى محذوفاً أَي: فَمَا ينفعك الْحزن، وَاسْتَشْهدَ شرّاح الألفيّة بِهَذَا الْبَيْت على رِوَايَة رَفعه على أنّ "إِنْ" فِيهِ كافّة)[٢٠]،وذكر لنا الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد أنَّ ابن

السكيت أجاز إعمالها،إذ قال:(أجاز يعقوب بن السكيت،إعمال "ما" عمل ليس مع زيادة "إنْ" بعدها،واستدل على ذلك بقول الشاعر: "بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا، ولكن أنتم الخزف"، وزعم أنَّ الرواية بالنصب وأن "ما" نافية، و" أنتم" اسمها، و" ذهبا " خبرها، وجمهور العلماء يروونه "ما إنْ أنتم ذهبٌ" بالرفع على إهمال "ما"، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أنَّ "إنْ" زائدة،ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما)[٢١]،وأنا أذهب ما ذهب إليه ابن السكيت،وهو المقصود والمعنيُّ بقول النحويين أنَّ الكوفيين أجازوا النصب،ولم يكن هذا قول جمهور الكوفيين،وإنما قول ابن السكيت وحده،وهو جواز إعمال "ما"الحجازية مع زيادة "إنْ" عملا بالشاهد النحوي الفصيح، أو القول إنَّ عملها قليل والكثير الغالب إهمالها،فنرى كيف أنَّ النحويين أولوا الشواهد الشعرية المجهولة بما استطاعوا من مقدرة نحوية لكي تتناسب مع ما أصَّلوهُ من أصول؟،وكان عليهم أن يعرضوا عنها ولا يلتفوا إليها لشذوذها وخروجها عن القياس في كلام.

الشاهد الثالث: إبطال عمل" أنْ" المصدرية الناصبة للفعل المضارع تشبيها لها بما المصدرية غير العاملة.

جاء ابن هشام بالشاهد الشعري المجهول قائله للدلالة على إبطال عمل"أنْ" المصدرية العاملةالنصب في الفعل المضارع، واحتج بقوله،إذ قال:(وَقد يرفع الْفِعْل بعْدهَا كَقِرَاءَة ابْن مُحَيْصِن:{لمن أَرَادَ أَنْ يُتَمُّ الرضَاعَةَ}[٢٢] وَقَول الشَّاعِر[٢٣]:

أَنْ تَقْرَأَنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا... مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَنَّ "أَنْ" هَذِه هِيَ المخففة من الثَّقِيلَة شَذَّ اتصالها بِالْفِعْلِ، وَالصَّوَاب قَول الْبَصرِيين إِنَّهَا "أَنْ" الناصبة أُهمِلَتْ حملا على "مَا" أُخْتهَا المصدرية، وَلَيْسَ من ذَلِك قَوْله[٢٤]:

وَلَا تَدْفنْنِي فِي الفَلاةِ فَإِنَّنِي...أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوْقُهَا

كَمَا زعم بَعضهم،لِأَنَّ الْخَوْف هُنَا يَقِين فَأَنْ مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة)[٢٥]، وقال الخطيب عن هذا الشاهد:(على أَنَّ "أَنْ" الْخَفِيفَة المصدرية قد لَا تنصب الْمُضَارع كَمَا فِي الْبَيْت إِمَّا للْحَمْل على "مَا" قَالَ ابْن جني فِي الخصائص: سَأَلت أَبَا عَليّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنهُ فَقَالَ:هِيَ مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة كَأَنَّهُ قَالَ:"أنَّكما تقرآن" إِلَّا أَنَّهُ خفف من غير تعويض، وَحدثنَا أَبُو بكر مُحَمَّد بن الْحسن عَن أَحْمد بن يحيى قَالَ: شبَّهَ "أَنْ" بِمَا فَلم يعملها كَمَا لَا يعْمل مَا،انْتهى،

وَزَاد فِي سر الصِّنَاعَة:وَهَذَا مَذْهَب البغداديين وَفِي هَذَا بعدٌ،وَذَلِكَ أَنَّ "أَنْ"لَاتقع إِذا وصلت حَالا أبدًا، إِنَّمَا هِيَ للمضي أَو للاستقبال نَحْو:سرني أَنْ قَامَ ويسرني أَن يقوم غَدا،وَلَا تَقول:يسرني أَن يقوم، وَهُوَ فِي حَال الْقيام،وَمَا:إِذا وصلت بِالْفِعْلِ، وَكَانَت مصدرا فَهِيَ للْحَال أبدا نَحْو قَوْلك:مَا تقوم حسن أَي: قيامك الَّذِي أَنْت عَلَيْهِ حسن،فيبعد تَشْبِيه واحدةٍ مِنْهُمَا بِالْأُخْرَى،وكل واحدةٍ مِنْهُمَا لَا تقع موقع صاحبتها،قَالَ أَبُو عَليّ:وأُوَليَ "أَنْ" المخففة من الثَّقِيلَة الْفِعْلَ بِلَا عوضٍ ضَرُورَة)[٢٦]،وكان عليهم أنْ يقولوا إنَّ الشاهد مجهول ولا تقوم به حجة، ويكفونا مؤونة التكليف في التأويل واستجلاب الأوجه الإعرابية المختلفة، وعلى نحو ما قاله ابن عقيل:(والقول الثاني:أنَّ "أنْ" ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع يتم بعده شذوذا)[٢٧]،وللشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد توجيه على صحة هذا الرأي وإلغاء عمل"أنْ: الناصبة ،وهو أنَّ بعض الشواهد الفصيحة من القرآن الكريم والحديث النبوي،وأنَّه لغة عربية فصيحة:(إلا أنَّهُ قد يقال:إنَّهُ لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون "أنْ" في البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قبل أنَّ الشاعر قد قال بعد ذلك " قبل أن يسألوا " فنصب الفعل بحذف النون، فدلَّ ذلك على أنَّ لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكون هذا قرينة على أنَّ "أنْ" الأولى مخففة من الثقيلة، فإنَّ من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد، قد ذكر العلماء أنَّ هذه لغة لجماعة من العرب يهملون" أنْ" المصدرية كما أنَّ عامة العرب يهملون "ما" المصدرية فلا ينصبون بها، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة)[٢٨]،ولكن القراءة القرآنية لا تقوم بها حجة ولا يجوز الاحتجاج بها لأنها شاذة.

الشاهد الرابع: عمل "إنَّ" النصب في الجزأين (المبتدأ والخبر).

جاء ابن هشام بالشاهد الشعري المجهول قائله للدلالة على عمل "إنَّ" النصب في الجزأين، وعدَّها لغة قليلة لورودها في الحديث النبوي، وجاء تعليقه في معرض حديثه على أوجه عمل "إنَّ"، والبيت الشعري هو لشاعر مجهول، وقد نُسِبَ الى عمر بن أبي ربيعة، وغير موجود في ديوانه،إذ قال:(إِنَّ الْمَكْسُورَة الْمُشَدّدَةعلى وَجْهَيْن:

أَحدهمَا: أَنْ تكون حرف توكيد تنصب الِاسْم وترفع الْخَبَر، قيل وَقد تنصبهما فِي لُغَة كَقَوْلِه[٢٩]:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلِتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسنا أُسْدَا

وَفِي الحَدِيث:"إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّم سَبْعِيْنَ خَرِيفًا "[٣٠]، وَقد خُرِّجَ الْبَيْت على الحالية، وَأَنَّ الْخَبَر مَحْذُوف، أَي: تلقاهم أُسدًا، والْحَدِيث على أَنَّ القعر مصدر قعرتُ الْبِئْر إِذا بلغت قعرها، وَسبعين ظرف، أَي: إِنَّ بُلُوغ قعرها يكون فِي سبعين عَاما)[٣١]،قال السيوطي:(والبيت استشهد به طائفة على أنَّ "إنَّ" تنصب الجزأين في لغة، وخرّجه الأكثرون على أنَّ "أسدا" منصوب على الحالية، أي: تلقاهم أسدا)[٣٢]،وذكر المرادي أنَّه قول بعض النحويين الكوفيين والأندلسيين:(وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بإنَّ وأخواتها، وأجازه الفراء في "ليت" خاصة،ونقل ابن أصبغ عنه أنَّهُ أجاز في لعل أيضاً، قال ابن عصفور:وممن ذهب إلى جواز ذلك في إنَّ وأخواتها ابن سلَّام في طبقات الشعراء،وزعم أنَّها لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السيد:نصب خبر إنَّ وأخواتها لغة قوم من العرب،وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة، والجمهور على أنَّ ذلك لا يجوز)[٣٣]،وردَّ الشاطبي على تلك الأقوال بقوله:(وقد زَعَم ابنُ السّيد أَنّ نَصْبَ الخبرِ مع هذه الأحرفِ لغةٌ لبعض العرب،فإنْ ثبت ما قال بغير هذه الشواهد، بل بنقلٍ لا تأويل فيه،أو بمشافهة لأهلها من غير احتمالٍ فذاك،إلا بهذه الشواهد فهي محتملةٌ لغير ما التزمه الكوفيون،فأما بيت رؤبة :"فرواجعُ" فيه حال عاملها الخبر المحذوف، كأنه قال:يا ليتَ أيامَ الصِّبا لنا رَوَاجعَ،أو أقبلَتْ رواجعَ)[٣٤]، وذكر لنا أبو حيان أنها لغة لبني تميم،ولغتهم من اللغات الفصحى، وذكر لنا أيضا مذاهب النحويين وشواهد على صحة هذه اللغة، ولكنه مال الى تأويلها، إذ قال:(وقال أستاذنا أبو جعفر: "حكى هذا المذهب أبو علي الشلوبين عن جماعة من المتأخرين سمى منهم ابن الطراوة" انتهى، وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد بن السيد البطليوسي فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها، والثاني اختصاص ذلك بليت،الثالث جواز ذلك في كأنَّ وليت ولعل، ونحن نسرد ما أتى عن العرب شاهدًا على ذلك مما استدلوا به، فحكي عن بني تميم أنهم ينصبون بلعل فيقولون: لعل زيدًا أخانا، وقال[٣٥]: إنَّ العَجُوْزَ خَبَّةً جَرُوْزَا... أَكَلَ كُلَّ لَيْلةٍ قَفِيْزَا

وقال عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأت ولتكن... خطاك خفافًا إن حراسنا أسدا

وقال أبو نخيلة: كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفَا

وقال آخر: كَأَنَّ مُكَاكِيْهِ بِالجَوَاءِ حَوْلَ... الدَّفَا لَيْسَ شُرُبًا ثَمَالَا

وقال آخر: لَيْتَ الشبابَ هُوَ الرَّجِيْعُ عَلَى الفَتَى... وَالشَيْبُ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَلُ

وقال آخر: لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ دَهْرًا... لَا نَرَى فِيْهِ عَرِيبَا

وقال: يَا لَيْتَ أَيَامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقال آخر: يَا لَيْتَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ حِمَارَا... لُؤْلُؤَةً فِي الدَّارِ أَوْ مُسْمَارَا

يريد: مسمارًا لمصحف، وقال آخر:

أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَرًا بِوَادٍ قَامَ... وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي

وقال آخر: فَيَا لَيْتَنِي إِذْ لَمْ تَجُودِي بِنَظْرَةٍ ...لَمَا بِي وَلَيْتَ الحُبَّ شَيْئًا مُحَرَّمَا

وقال آخر: فَلَيْتَ اليَوْمَ كَانَ غِرَارَ حَوْلٍ... وَلَيْتَ اليَوْمَ أَيَامًا طُوَالَا

وقال آخر: سُئِلْتِ وَكَانَ البُخْلُ مِنْكِ سَجِيْةً... فَلَيْتَكِ ذَا لَوْنِيْنِ يُعْطِي وِيَمْنَعُ

وأما ما وجد في كتب بعض المتأخرين من قول الشاعر:

أَتَيْنَاكَ زُوَّارًا وَسَمْعًا وَطَاعَةً... فَلَيْتَكَ يَا خَيْرَ البَرِيَّةِ دَاعِيَا

فتصحيف فلبيك بفليتك،وروي في الحديث:(إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِيْنَ خَرِيْفًا)، وحكى الكسائي عنهم:ليت الدجاج مذبحًا، وقد عمل على ذلك بعض المولدين، قال ابن المعتز:مرت بنا سحرًا طيرٌ، فقلت لها:طوباك، يا ليتني إياك طوباك، ذكره أبو القاسم الزجاجي في الأمالي له فيما ذكر لي، وقوله وما استشهد به محمولٌ على الحال أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي تأول المصنف "خبةً جروزا" على أنه حال من الضمير في تأكل، و"إنَّ حراسنا أسدا" على: يشبهون أسدًا،و"ليت الشباب هو الرجيع" على تقدير:كان الرجيع، فلما حذف كان انفصل الضمير الذي كان اسمها قال: "ويُقوي ما ذهب إليه إظهار كان كثيرًا بعد ليت وإنَّ"،و"لسبعين خريفًا" على أنَّهُ ظرف، وقعر مصدر، وأخبر به عن المصدر، وقادمةً على: تخلفان)[٣٦]،وأرى هذا التأويل فيه تكلفا، وكان على النحويين أنْ يذعنوا لما ورد من كثرة الشواهد الشعرية وفي النثر ما ورد في الحديث النبوي الذي ثبت نقله بالعدل الثابت عن مثله إلى منتهاه، ويصفوا هذه الشواهد بأنه لغة قليلة، وفضلا على أنَّهُ قد أجازها طائفة من النحويين.

الشاهد الخامس: زيادة الباء في المفعول.

احتج ابن هشام على جواز زيادة الباء في المفعول بشاهد مجهول خلافا لجمهور النحويين الذين قالوا إنَّها ضرورة شعرية، وفضلا على ذلك فقد ابن هشام بالقرآن الكريم على

جواز ذلك، إذ قال:(وَالثَّانِي مِمَّا تزاد فِيهِ الْبَاء الْمَفْعُول نَحْو:{ولَا تلقوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَة}[٣٧]،{وهزي إِلَيْك بجذع النَّخْلَة}[٣٨]،{فَلْيَمْدُدْ بِسَبَب إِلَى السَّمَاء} [٣٩]،{وَمن يرد فِيهِ بإلحاد}[٤٠]،{فَطَفِقَ مسحا بِالسوقِ}[٤١]، أَي: يمسح السُّوق مسحًا وَيجوز أَن يكون صفة أَي: مسحًا وَاقعًا بِالسوقِ وَقَوله[٤٢]:

... نَضْربُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُوا بِالفَرَجِ

الشَّاهِد فِي الثَّانِيَة فَأَما الأولى فللاستعانة وَقَوله[٤٣]:

... سُوْدُ المَحَاجِرِ لَا يقْرَأْنِ بِالسُّوَرِ

وَقيل: ضُمِّنَ "تلقوا" معنى "تفضوا" وَيُرِيد معنى يَهمُّ، وَنَرْجُو معنى نطمع، ويقرأن معنى يرقين ويتبركن، وَأَنَّهُ يُقَال:" قَرَأت بالسورة" على هَذَا الْمَعْنى، وَلَا يُقَال: "قَرَأت بكتابك" لفَوَات معنى التَّبَرُّك فِيهِ قَالَه السُّهيْلي، وَقيل المُرَاد لَا تلقوا أَنفسكُم إِلَى التَّهْلُكَة بِأَيْدِيكُمْ فَحذف الْمَفْعُول بِهِ وَالْبَاء للآلة كَمَا فِي قَوْلك كتبت بالقلم أَو المُرَاد بِسَبَب أَيْدِيكُم كَمَا يُقَال لَا تفْسد أَمرك بِرَأْيِك)[٤٤]، وذكر الخطيب عن بعض النحويين أنها ضرورة شعرية:(على أَن الْبَاء الثَّانِيَة زَائِدَة فِي المفعول بِهِ سَمَاعا، قَالَ ابْن عُصْفُور فِي الضرائر: وَزِيَادَة الْبَاء هُنَا ضَرُورَة، قَالَ ابْن السَّيِّد فِي شرح أدب الْكَاتِب: إِنَّمَا عدى الرَّجَاء بِالْبَاء، لِأَنَّهُ بِمَعْنى الطمع والطمع يتَعَدَّى بِالْبَاء كَقَوْلِك: طمعت بِكَذَا قَالَ الشَّاعِر:

طَمَعْتُ بِلِيْلَى أَنْ تَجُودَ وَإِنَّمَا...تَقْطَعُ أَعْنَاقِ الرِّجَالِ المَطَامِعُ)[٤٥].

ويرى المرادي إمكانية تخريج الشواهد على غير زيادتها وهو الأولى،لأنه لا زيادة من دون فائدة،إذ قال:(وفي بعضها احتمال،والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة،لا يحكم عليه بالزيادة وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين، أو حذف المفعول، وقد خرج عليهما قوله تعالى:{ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة}، فقيل:لا تلقوا مضمن معنى:لا تفضوا، وقيل :حذف المفعول والباء للسببية،أي:لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول:لا تفسد حالك برأيك قاله المبرد)[٤٦]،ونقل أبو جعفر النحاس والعكبري عن المبرد أنَّها متعلقة بالفعل كمررتُ بزيد،وليست بزائدة[٤٧]،وأجاز المنتجب الهمداني أن تكون الباء للتعدية،إذ قال:(الباء في {بِأَيْدِيكُمْ} يحتمل أن تكون مزيدة، يقال: ألقى بيده،وألقى يده، وأن تكون للتعدية،والمعنى:لا تهلكوا أنفسكم بأيديكم يقال: أهلك فلان نفسه بيده،إذا تسبب لهلاكها)[٤٨]،وهو الأولى من القول بزيادتها.

الشاهد السادس: دخول " أل" التعريف على العلم المشتق وغير المشتق.

وهاهنا احتج ابن هشام بشاهد نحوي مجهول قائله للدلالة على جواز دخول "أل" التعريف على الأعلام المشتقة، لكن قصر هذا على السماع في معرض حديثه على أنواع "أل"،ولم يجوز في كل الأعلام،إذ قال:(الْوَجْه الثَّالِث أَن تكون زَائِدَة وَهِي نَوْعَانِ لَازِمَة وَغير لَازِمَة، فَالْأولى كَالَّتِي فِي الْأَسْمَاء الموصولة على القَوْل بِأَن تَعْرِيفهَا بالصلة وكالواقعة فِي الْأَعْلَام بِشَرْط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان وَاللات والعزى أَو لارتجالها كالسموأل أَو لغلبتها على بعض من هِيَ لَهُ فِي الأَصْل كالبيت للكعبة وَالْمَدينَة لطيبة والنجم للثريا، وَهَذِه فِي الأَصْل لتعريف الْعَهْد،وَالثَّانِية نَوْعَانِ كَثِيرَة وَاقعَة فِي الفصيح وَغَيرهَا، فَالْأولى الدَّاخِلَة على علم مَنْقُول من مُجَرّد صَالح لَهَا ملموح أَصله كحارث وعباس وضحاك، فَتَقول فِيهَا الْحَارِث وَالْعَبَّاس وَالضَّحَّاك ويتوقف هَذَا النَّوْع على السماع أَلا ترى أَنَّهُ لَا يُقَال مثل ذَلِك فِي نَحْو مُحَمَّد ومعروف وَأحمد.

وَالثَّانِية نَوْعَانِ: وَاقعَة فِي الشّعْر، وواقعة فِي شذوذ من النثر،فَالْأولى كالداخلة على يزِيد وَعَمْرو فِي قَوْله(٤٩):

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيْرِهَا ... حُرَّاسَ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وَفِي قَوْله(٥٠):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بنَ اليَزِيْدَ مُبَارَكًا ... شَدِيْدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةَ كَاهِلُهُ

فَأَما الدَّاخِلَة على وليد فِي الْبَيْت فللمح الأَصْل، وَقيل أل فِي اليزيد والعمر للتعريف وإنهما نكرا ثمَّ أدخلت عَلَيْهِمَا أل كَمَا يُنكر الْعلم إِذا أضيف)(٥١)،ورأى ابن هشام في غيره هذا الكتاب زيادتها(٥٢)،وقال الشيخ محمد محيي الدين:(قوله: "اليزيد" وهنا احتمالان:

أولهما: أنَّ الشاعر أدخل "أل" على "يزيد" للضرورة أو للمح الأصل، فتكون "أل" زائدة، والاسم ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإنما جر بالكسرة لدخول "أل" عليه.

وثانيهما: أنَّ الشاعر قصد تنكير "يزيد" قبل إدخال "أل" ككلمة "الرجل" ونحوه ولهذا زالت علميته ولم يبق فيه سوى علة واحدة وهي وزن الفعل، فهو إذن ليس ممنوعا من الصرف، فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول "أل" عليه)(٥٣).

وكذلك عدَّ ابن هشام دخول"أل" التعريف على العلم المرتجل زائدة، لأنَّها لا تضيف تعريفا له فدخولها وعدم دخولها سيان ،إذ قال:(وَاخْتلف فِي الدَّاخِلَة على بَنَات أوبر فِي قَوْله(٥٤):

وَلَقَدْ جَنيْتُك أَكْمُؤا وَعَسَاقِلا ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فَقيل زَائِدَة للضَّرُورَة، لِأَنَّ ابْن أوبر علم على نوع من الكمأة ثمَّ جمع على بَنَات أوبر كَمَا يُقَال فِي جمع ابْن عرس بَنَات عرس وَلَا يُقَال بَنو عرس، لِأَنَّهُ لما لَا يعقل ورده السخاوي بِأَنَّهَا لَو كَانَت زَائِدَة لَكَانَ وجودهَا كَالْعدمِ فَكَانَ يخفضه بالفتحة، لِأَنَّ فِيهِ العلمية وَالْوَزْن وَهَذَا سَهْو مِنْهُ، لِأَنَّ أل تَقْتَضِي أَن ينجر الِاسْم بالكسرة وَلَو كَانَت زَائِدَة فِيهِ، لِأَنَّهُ قد أَمن فِيهِ التَّنْوِين، وَقيل أل فِيهِ للمح الأَصْل، لِأَنَّ أوبر صفة كحسن وحسين وأحمر، وَقيل للتعريف، وَإِنَّ ابْن أوبر نكرَة كَابْن لبون، فأل فِيهِ مثلهَا فِي قَوْله(٥٥):

وَابْنُ اللَّبُوْنِ إِذَا مَا لزَّ فِي قَرَنٍ...لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البَزَلِ القَنَاعِيْسِ

قَالَ الْمبرد:وَيَرِدهُ أَنه لم يسمع ابْن أوبر إِلَّا مَمْنُوع الصّرْف)(٥٦)،وعده الشيخ الأشموني والشيخ خالد الأزهري ضرورة شعرية(٥٧).

الشاهد السادس: معاني حرف العطف" أو".

ذكر ابن هشام عن النحويين أنَّ له اثني عشر معنى،وذكر له أنه يكون بمعنى "إلى"، واحتج بشاهد شعري نحوي مجهول،إذ قال:(وَالتَّاسِع أَن تكون بِمَعْنى "إِلَى" وَهِي كَالَّتِي قبلهَا فِي انتصاب الْمُضَارع بعْدهَا بِأَن مضمرة نَحْو: "لألزمنك أَو تقضيني حَقي"، وَقَوله(٥٨):

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى...فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ)(٥٩)

ولم يسغ هذا الرأي من قبل المالقي، إذ قال:(الموضع الثاني:أنْ تقع ناصبة بإضمار" أنْ" فيكون معناها معنى"إلَّا" مع " أنْ" نحو قولك: "لألزمنَّك أو تقضيني حقي ولأسيرنَّ في البلاد أو استغني"...وذكر بعضهم أنَّ "أو" تنصب بمعنى ما ذُكِرَ وبمعنى "إلى أنْ" ومعنى "كي"، وتجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع، وهذا ليس بصحيح ،لأنَّ البيتين المذكورين لا يصح فيهما معنى "كي"، وإن كان يصح فيهما معنى"إلى أنْ"،وإنما حملهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة في نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي ، ولأسيرنَّ في البلاد أو استغني، وإنما الصحيح أنَّها لازمة لمعنى "إلَّا أنْ" في كل موضع، فعليه المعول دون " إلى أنْ" و"كي"،

لأنَّ ذلك لا يطرد فيها في كل موضع)[٦٠]،وذهب ابن عقيل الى أنها بمعنى حتى، ونصب الفعل ب"أنْ" مضمرة[٦١]

الشاهد السابع : زيادة حرف الفاء في الخبر الأمر أو النهي.

جاء ابن هشام بالشاهد الشعري المجهول للدلالة على زيادة الفاء في بعض المواضع ،إذ قال:(الثَّالِث أَن تكون زَائِدَة دُخُولهَا فِي الْكَلَام كخروجها وَهَذَا لَا يُثبتهُ سِيبَوَيْهِ، وَأَجَازَ الْأَخْفَش زيادتها فِي الْخَبَر مُطلقًا، وَحكى: "أَخُوك فَوجدَ"، وَقيَّدَ الْفراء والأعلم وَجَمَاعَة الْجَوَاز بِكَوْن الْخَبَر أمرا أَو نهيا، فَالْأَمْر كَقَوْلِه[٦٢]: **وَقَائِلَةٍ خَوْلَانَ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ)**[٦٣].

وهو قول الأخفش الأوسط من قبل على نحو ما أشار إليه ابن هشام[٦٤]،وقال الخطيب:(على أَنَّ الْفَاء فِي "فانكح" زَائِدَة عِنْد الْأَخْفَش، وخولان مُبْتَدأ، وانكح خَبره وَعند سِيبَوَيْهِ غير زَائِدَة، وَالْأَصْل:" هَذِه خولان فانكح فَتَاتهمْ"، قَالَ ابْن خلف قَالَ أَبُو عَليّ: من جعل الْفَاء زَائِدَة أجَاز فِي خولان الرّفْع وَالنّصب كَقَوْلِك"" زيدا فَاضْرِبْهُ" فَإِن قلت:"زيداً فَاضْرب"، جَازَ عِنْد الْجَمِيع قَالَ تَعَالَى"{وثيابك فطهر}[٦٥]... فالفاء إِمَّا لعطف الْإِنْشَاء على الْخَبَر، وَهُوَ جَائِز فِيمَا لَهُ مَحل من الْإِعْرَاب، وَأما لربط جَوَاب شَرط مَحْذُوف، أَي:إِذا كَانَ كَذَلِك فانكح، قَالَ سِيبَوَيْهِ: قد يحسن ويستقيم أَن تَقول:" عبد الله فَاضْرِبْهُ"، إِذا كَانَ الْخَبَر مَبْنِيا على مُبْتَدأ مظهر أَو مُضْمر نَحْو: "هَذَا زيد فَاضْرِبْهُ"، و:"الهلال وَالله فَانْظُر إِلَيْهِ"،وَقَالَ السيرافي الْجمل كلهَا يجوز أَن تكون أجوبتها بِالْفَاءِ نَحْو: "زيد أَبوك فَقُمْ إِلَيْهِ"، فَإِنَّ كَونه أَبَاهُ سَبَب وَعلة للْقِيَام إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْفَاء فِي "فانكح" يدل على أَنَّ وجود هَذِه الْقَبِيلَة عِلّة لِأَنْ يتَزَوَّج مِنْهُم ويتقرب إِلَيْهِم لحسن نسائها وشرفها)[٦٦]،ورجح المرادي عدم زيادتها إذ قال:(والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش، وزعم أنَّهم يقولون: أخوك فوجد، واحتج بقول الشاعر:

وقائلة: خولان فانكح فتاتهم ... وأكرومةُ الحيين خلو كما هيا

وبقول عدي بن زيد:

أَرْوَاحُ مُوَدِعٍ أَمْ بَكُوْرِ ... أَنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذَاكَ تَصِيْرُ

ولا حجة فيهما لاحتمال كون خولان خبر مبتدأ محذوف، أي: هؤلاء خولان، وكون أنت فاعل فعل مقدر، يفسره الظاهر، أي: فانظر أنت،وقد أجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم، دخولها في خبر المبتدأ، إذا كان أمراً، أو نهياً، وأجاز الزجاج في قوله تعالى {هذا فليذوقوه}[٦٧]، أن

يكون هذا مبتدأ، و"فليذوقوه" خبره)[٦٨]،وقال السيوطي:(وَالْجُمْهُور أولُوا ذَلِك على أَن خولان خبر هُوَ محذوفة، وَأَنت فَاعل بمقدر فسره الظَّاهِر،وَجوز الْفراء والأعلم دُخُولهَا فِي كل خبر هُوَ أَمر أَو نهي نَحْو زيد فَاضْرِبْهُ وَزيد فَلَا تضربه وَاسْتدلَّ بقوله تَعَالَى :{هَذَا فليذوقوه})[٦٩]،فالأولى قول الجمهور بعدم زيادتها.

الشاهد الثامن: الكاف الحرفية الزائدة.

ذكر ابن هشام أنَّ الكاف تكون حرفا في موضعين، واحتج ببيت شاعر مجهول على هذه الكاف الزائدة،إذ قال:(وتتعين الحرفية فِي موضِعين أَحدهمَا: أَنْ تكون زَائِدَة خلافًا لمن أجَاز زِيَادَة الْأَسْمَاء، وَالثَّانِي: أَنْ تقع هِيَ ومخفوضها صلَة كَقَوْلِه[٧٠]:

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعًا ... فَهُوَ الَّذِي كَاللَّيْثِ وَالغَيْثِ مَعَا

خلافًا لِابْنِ مَالك فِي إِجَازَته أَن يكون مُضَافا ومضافا إِلَيْهِ على إِضْمَار مُبْتَدأ كَمَا فِي قِرَاءَة بَعضهم :{تَمامًا على الَّذِي أحسنُ}[٧١] وَهَذَا تَخْرِيج للفصيح على الشاذ، وَأما قَوْله[٧٢]:وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفِيْنَ...فَيحْتَمل أَن الكافين حرفان أكد أَولهمَا بثانيهما)[٧٣].

الشاهد التاسع: معاني الحرف: " كي".

ذكر ابن هشام لكي ثلاثة أوجه،فمنها هو أن تأتي بمنزلة أنْ المصدرية معنى وعملا ،وذكر صحة هذا التأويل حلول "أنْ" محلها، ولا تكون حرف تعليل، وتكون حرف حرف،واحتج بقول شاعر مجهول،إذ قال:(الثَّالِث أَن تكون بِمَنْزِلَة أَن المصدرية معنى وَعَملا وَذَلِكَ فِي نَحْو :{لكَي لَا تأسوا}،وَيُؤَيِّدهُ صِحَة حُلُول أَن محلهَا وَلِأَنَّهَا لَو كَانَت حرف تَعْلِيل لم يدْخل عَلَيْهَا حرف تَعْلِيل وَمن ذَلِك جئْتُك كي تكرمني وَقَوله تَعَالَى:{كي لَا يكون دولة}[٧٤]،إِذا قدرت اللَّام قبلهَا فَإِن لم تقدر فَهِيَ تعليلية جَارة وَيجب حِينَئِذٍ إِضْمَار أَن بعْدهَا وَمثله فِي الِاحْتِمَالَيْنِ قَوْله[٧٥]:

أردْت لكيما أَن تطير بقربتي...

فكي إِمَّا تعليلية مُؤَكدَة للام، أَو مَصْدَرِيَّة مُؤَكدَة بِأَن وَلَا تظهر أَن بعد كي إِلَّا فِي الضَّرُورَة كَقَوْلِه[٧٦]:

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا...لسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغِرَّ وَتَخْدَعَا

وَعَن الْأَخْفَش أَن كي جَارة دَائِما، وَأَنَّ النصب بعْدهَا ب أَن ظَاهِرَة أَو مضمرة وَيَرِدهُ نَحْو : {لكَي لَا تأسوا}[٧٧]، فَإِن زعم أَنَّ "كي" تَأْكِيد للام)[٧٨]،ورفض بعض النحويين الاحتجاج بالشاهد المجهول،قال الخطيب:(وليوثق بِالشَّاهِدِ لمعْرِفَة قَائِله وَيدْفَع احْتِمَال ضعفه قَالَ ابْن النّحاس فِي التعليقة أجَاز الْكُوفِيُّونَ إِظْهَار أَن بعد كي واستشهدوا بقول الشَّاعِر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيْرَ بِقُرْبَتِي... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبِيْدَاءَ بَلْقَعِ

قَالَ وَالْجَوَاب أَن هَذَا الْبَيْت لَا يعرف قَائِله وَلَو عرف لجَاز أَن يكون من ضَرُورَة الشّعْر)[٧٩]،واحتج الكوفيون بهذا الشاهد على إظهار "أنْ" بعد" كي"، قال أبو البركات الأنباري:(ذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنه يجوز إِظْهَار أَن بعد كي توكيداً لكَي،وَذهب بَعضهم إِلَى أَن الْعَامِل فِي :"جِئْت لكَي أَنْ أكرمك" اللَّام وكي وَأَن توكيدان لَهَا وَقَالُوا:يدل على جَوَاز إظهارها النَّقْل كَقَوْلِه:"أردْت لكيما أَنْ تطير بقربتي"، وَالْقِيَاس على تَأْكِيد بعض الْكَلِمَات لبَعض فقد قَالُوا:"لَا مَا إِنْ رَأَيْت مثل زيد"، فَجمعُوا بَين ثَلَاثَة من أحرف الْجحْد الْمُبَالغَة، وَقَالَ البصريون: لَا يَخْلُو إِظْهَار أَن بعد كي إِمَّا لِأَنَّهَا كَانَت مقدرَة فظهرت، وَإِمَّا لِأَنَّهَا زَائِدَة.

وَالْأول بَاطِل، لِأَن كي عاملةٌ بِنَفسِهَا وَلَو كَانَت تعْمل بِتَقْدِير أَن لَكَانَ يَنْبَغِي إِذا ظَهرت أَن يكون الْعَمَل لِأَن فَلَمَّا أضيف الْعَمَل إِلَى كي دلّ على أَنَّهَا الْعَامِل.

وَكَذَا الثَّانِي بَاطِل، لِأَن زيادتها ابْتِدَاء لَيْسَ بمقيس فَوَجَبَ أَن لَا يجوز إِظْهَار أَن بِحَال، وَمِنْهُم من قَالَ: إِنَّمَا لم يجز إِظْهَار أَن بعد كي وَحَتَّى لِأَنَّهُمَا صارتا بَدَلا من اللَّفْظ بِأَن كَمَا صَارَت مَا بَدَلا عَن الْفِعْل فِي قَوْلهم: أما أَنْت مُنْطَلقًا انْطَلَقت مَعَك وَالتَّقْدِير: أَن كنت مُنْطَلقًا فَحذف الْفِعْل وَجعل مَا عوضا عَنهُ.

وَأما قَوْله:"أردْت لكيما أَن تطير بقربتي"، فَلَا حجَّة فِيهِ لِأَنَّ قَائِله مَجْهُول، وَإِن علم فإظهار أَنْ بعد كي لضَرُورَة الشّعْر، أَو لِأَنَّ أَنْ بدلٌ من كي، لِأَنَّهُمَا بِمَعْنى وَاحِد، والجيد هُوَ الْجَواب الثَّانِي، وَأما الأول وَالثَّالِث ففاسدان)[٨٠]،وهو قول المالقي والأربلي من قبل[٨١]، ورجح العيني في هذا البيت أن تكون حتى جارة، وعلل هذا بقوله:(ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأنْ وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها:أنَّ "أنْ" أمُّ الباب، فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة.

والثاني: أنَّ ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن "أن" وليَت الفعل فترجح أنْ تكون العاملة، ويجوز الأمران في نحو: "جئت كي تفعل" فإنْ جعلت جارة كانت "أن" مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها)[٨٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الخطيب قد ذكر عن ابن يعيش أنَّ رواية ديوان جميل لا شاهد فيها،إذ قال:(وَقَالَ ابْن يعِيش: ويروى:"لسَانك هَذَا كي تغر وتخدعا" وَقَالَ السُّيُوطِيّ: رَأَيْته فِي ديوَان جميل كَمَا قَالَ ابْن يعِيش فَلَا شَاهد وَلَا ضَرُورَة،وَكَذَا قَالَ ابْن المستوفي:هَكَذَا هُوَ فِي شعره، وَلَعَلَّ مَا أوردهُ الزَّمَخْشَرِيّ روايةٌ أُخْرَى وَالْمعْنَى أَنَّهَا قَالَت لَهُ: أهكذا منحت لسَانك هَذَا لتغرهم كَمَا تغرني وتخدعهم كَمَا تخدعني)[٨٣]

الشاهد العاشر: تمييز "كأيٍّ" مجرور بحرف الجر "مِنْ".

احتج ابن هشام بشاهد نحوي مجهول قائله في الرد على ابن عصفور الذي ذهب الى لزوم أن يكون تمييزها مجرور بمن،إذ قال:(وَالثَّانِي أَنَّ مميزها مجرور بِمن غَالِبا حَتَّى زعم ابْن عُصْفُور لُزُوم ذَلِك، وَيَرده قَول سِيبَوَيْهِ: "وكأي رجلا رَأَيْت"، زعم ذَلِك يُونُس، و"كأيٍّ قد أَتَانَا رجلا" إِلَّا أَنَّ أَكثر الْعَرَب لَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ إِلَّا مَعَ مِنْ انْتهى وَمن الْغَالِب قَوْله تَعَالَى:{وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ}[٨٤]،و:{وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ}[٨٥]،و:{وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ}[٨٦]، وَمن النصب قَوْله[٨٧]:

أطْرِدْ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنَ ... آلَمَا حُمَّ يَسَرَّهُ بَعْدَ عُسْرِ)[٨٨].

وهو ما ذهب إليه الشيخ خالد الأزهري:("وأما "كأين" فبمنزلة "كم" الخبرية" في خمسة أمور: "في إفادة التكثير"، وفي الإبهام، "وفي لزوم التصدير"،وفي البناء، "وفي انجرار التمييز إلا أنَّ تخريجه بـ"من" ظاهرة لا بالإضافة"، بخلاف "كم"، "قال الله تعالى:{وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا}[٨٩]، وقد ينصب" تمييز: "كأيَّنْ"، "كقوله":

اطْرِدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ ... آلَمَا حُمَّ يَسَرَّهُ بَعْدَ عُسْرِ

فـ"آلما" بمد الهمزة على وزن فاعلا، من:ألم يألم إذا وجع، منصوب على التمييز بـ"كأين)[٩٠]،ورأي ابن مالك أنَّ الأكثر أنْ يجر مميزها بمن[٩١].

الخاتمة

يمكن أوجز الخاتمة بأهم النتائج التي توصلت عليها بالآتي:

- السماع هو الحجة القاطعة والبرهان الناصع على القاعدة النحوية، فنقل اللغويون ما سمعوه من الأعراب الفصحاء الذين بعدت ألسنتهم من اللحن قبل فساد اللغة، ويبدو لي أنَّ استقراء اللغويين لكلام العرب كان ناقصا،فهم لم يقفوا عليه كله،فنراهم في كثير من الأحيان أحكامهم النحوية متباينة،بل مضطربة فما أجازه بعض اللغويين منعه غيرهم.
- احتج النحاة على بتاء قواعدهم النحوية بمجموعة من الشواهد الشعرية مجهول القائل، والغريب أنهم لم يعطوا للحديث النبوي الشريف عناية كبيرة بزعمهم أنَه قد رُويَ بالمعنى، وأنَّ جُلَّ رواتِهِ من الأعاجم فيقعون باللحن،وقل احتجاجهم بالأحاجيث النبوية الشريفة مع أنها معلومة القائل ،وهو أفصح العرب "صلى الله عليه وسلم"، وقد نقلت إلينا أحاديثه بطريقة من التثبت لا يمكن أن تقارن بها طريقة قل كلام العرب من شعر ونثر،وكان الأولى الاحتجاج به وتقديمه على الأبيات الشعرية المجهولة النسبة،لأنَّهُ من الموروث اللغوي،وقد احتاط المحدثون في روايته أشد الحيطة،وقد احتج به ابن هشام في كتابه كثيرا، وقد مرَّ ذكر بعضها للدلالة على الاحتجاج بها.
- اشترط جمهور اللغويين التثبت عن من ينقلون من الأعراب الذين سلمت لغتهم من أدران اللحن وشوائب العامية، لكنهم أجازوا النقل عن المجهولين ولم يشترطوا شروطا غاية في التعقيد والتمحيص،وهذا يناقض ما أصَّلوه من أصول وقواعد في بناء اللغة بقبولهم الرواية عن المجهولين.
- لقد وجدنا من النحويين من يرفض الاحتجاج بشواهد الشعر المجهولة، وأنَّهُ لايُثْبِتُ بكلامهم حجة في اللغة لشذوذها وبعدها عن الفصاحة، ومخالتفها القياس المشهور في كلام العرب، ويعاب على النحويين احتجاجهم بهذه الشواهد على نحو ما ذكره أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف والسيوطي في الاقتراح، وعلى الرغم من أنَّ شيخ النحاة سيبويه قد استشهد في كتابه بخمسين شاهدًا من المجهولين لقُرْبِ العهد بهم، ولعلمه بفصاحتها.
- بيد ابن هشام مشى على خطى من سبقه من النحويين، فاستشهد بشواهد شعرية لشعراء مجهولي الحال، فلم يضر جهالتهم عنده في فصاحتها وقبولها في اللغة وبنى عليها أحكامه النحوية.

- وصف بعض النحويين هذه الشواهد الشعرية المجهولة النسبة بالشذوذ، وأنَّهُ لا يقاس عليها ولا تقوم به حجة لجهالة قائليها، وهو المنهج السديد والصواب لأنَّ هذه الشواهد تربك الأصول المطردة في كلام العرب،ولأنَّ الشعر هو محل ضرورة إذ يباح للشاعر ما لا يباح لغيره، فلا ينبى عليه أحكامًا نحوية والأولى إخراجها من دائرة الاحتجاج،والشاعر مضطر أنْ يسلك من السبل كل شاق بسبب إقامة الوزن،ولذلك خلت النصوص الفيصحة البليغة من أمثال هذه العثرات،وعلى ذلك فإنَّ الشعر لا سيما الشواهد المجهولة النسبة لايمكن أنْ تكون شواهد لغوية قوية ربما كان بسبب ذلك أنَّنا نجد جميع العيوب التي تقدع في الفصاحة في الشواهد الشعرية.
- وقد تكلف بعض النحويين في تأويلها تكلفا كبيرا واستجلاب الأوجه الإعرابية المحتملة،وردِّها الى الأصول المطردة في كلام العرب،وكان الأولى الإعراض عنها لشذوها بالخروج عن القياس فلا تقوم بها حجة لعلة جهالة أصحابها فأكثر هذه الشواهد لا يطمئن لها القلب، فالضعف والركاكة في ألفاظها بائن في بنائها.

Abstract

Unknown lines in Book Ratio
El-Labib for Ibn Hisham (Study and Analysis) Mugni
Key words: Arabic language- grammar- Grammar evidence
Assistant teacher Rabaa Hussein Mahdi
College of Basic Education- Department of Arabic Language

Poetry received great attention from the linguists and considered it the first pillar for them until the word of the witness was later specialized, and became limited to poetry only and therefore we find the books of evidence does not contain hair and do not care about what else.

The linguists cite the anonymous poetry that was issued by a reliable trust, and therefore considered the verses that were contained in the book Sebwayeh healthier evidence based on the successor after the predecessor, although there are many verses ignorance of those who.

Sebwayh was keen to release the house from the ratio was if he was martyred in a house that did not mention Nazmeh, but refused to Ceboyh naming poets, because he hated to mention the poet and some poetry tells poets and some unknown unknown to him, because he gave the Covenant

الهوامش

(١)خزانة الأدب:٨/١،وينظر:البحث اللغوي عند العرب:٤٣.

(٢)الانتصار : ١٩.

(٣)قائله مجهول، وصدره:يلومونني في حب ليلى عواذلي،شرح شواهد المغني:٦٠٥/٢.

(٤)الاقتراح في أصول النحو:١٢٤-١٢٥، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٨٢/١.

(٥)الإنصاف:٣٥٥/٢.

(٦)الإنصاف:٣٧٣/٢.

(٧)قائله مجهول كما في هامش المغني:٣١،وشرح شواهد المغني:٧٠/١، وخزانة الأدب:٤٥٦/٨،وتوضيح المقاصد:١٨٦٤/٤

(٨)مغني اللبيب:٣١.

(٩)شرح شواهد المغني:٧٠/١.

(١٠) خزانة الأدب:٤٥٦/٨-٤٥٨.

(١١) شرح المفصل:٢٢٨/٤.

(١٢) توضيح المقاصد النحوية في شرح الألفية:١٨٦٤/٤.

(١٣) شرح الألفية:٤٧٧.

(١٤) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني:٣٧٧.

(١٥) قائله فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة المرادي،شرح شواهد المغني:٨١/١.

(١٦) قائله مجهول كما في هامش المغني:٣٨،وشرح شواهد المغني:٨٤/١،وخزانة الأدب:١١٩/٤.

(١٧) مغني اللبيب: ٣٨،

(١٨) شرح شواهد المغني:٨٤/١.

(١٩) قائله مجهول،ينظر: خزانة الأدب:١٢٠/٤.

(٢٠) خزانة الأدب:١١٩/٤-١٢٠،وأجاز الكوفيون خلافا للجمهور عملها مع زيادة" إن"، وينظر:المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية:٦٣٥/٢،والجنى الداني في حروف المعاني:٣٢٧،وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب :٤٩٢.

(٢١) منحة الجليل في شرح ابن عقيل:٣٠٣/١.

(٢٢) سورة البقرة من الآية:٢٣٣.

(٢٣) قائله مجهول كما في هامش المغني:٤٦،و شرح شواهد المغني:١٠٠/١.

(٢٤) لأبي محجن الثقفي، شرح شواهد المغني:١٠١/١.

(٢٥) مغني اللبيب:٤٦،وينظر:الأزهية في علم الحروف:٦١.

(٢٦) خزانة الأدب:٤٢٠/٨،وينظر: الخصائص:٢٤٦/٢،وسر صناعة الإعراب:٢٠٠/٢.

(٢٧) شرح ابن عقيل:٣٨٩/١.

(٢٨) منحة الجليل:٣٨٩/١.

(٢٩) قائله مجهول كما في شرح شواهد المغني،ونسب الى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه:٥٥-٥٦.

(٣٠) ورد في صحيح مسلم بلفظ موافق للقواعد:(وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفا)،صحيح مسلم (٣٢٨) ،وهذا واضح أنه من تصرف الرواة.

(٣١) مغني اللبيب:٥٥-٥٦.

(٣٢) شرح شواهد المغني:١٢٢/١.

(٣٣) الجنى الداني:٣٩٣-٣٩٤، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٢٩٦/٣.

(٣٤) شرح الألفية:٣١١/٢.

(٣٥) والخبة الخداعة. والجروز التي إذا أكلت لم تترك على المائدة شيئاً، وكذلك الرجل، ينظر: تمهيد القواعد :٣٠٨/١.

(٣٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٢٧/٥، وينظر: تمهيد القواعد:٣٠٨/١.

(٣٧) سورة البقرة من الآية:١٩٥.

(٣٨) سورة مريم من الآية:٢٥.

(٣٩) سورة الحج من الآية:١٥.

(٤٠) سورة الحج من الآية:٢٥.

(٤١) سورة ص من الآية:٣١.

(٤٢) قائله مجهول،وصدره: نحن بني ضبّة أصحاب الفلج، شرح شواهد المغني:٣٢٣/١، وخزانة الأدب:١٥٩/٤.

(٤٣) للراعي النمري،وصدره :هنّ الحرائر لا ربّات أخمرة، ينظر: شرح شواهد المغني:٣٣٦/١-٣٣٧.

(٤٤) مغني اللبيب:١٤٧-١٤٨، والقول بزيادة الباء في الآية هو قول الأخفش، ينظر: إعراب القرآن للنحاس :١ /٩٩، وأجازها الرماني والعكبري والمرادي والأربلي زيادة الباء في المفعول، ينظر: معاني الحروف :١٣ والتبيان في إعراب القرآن:١٥٩/١، والجنى الداني:٥٢،وجواهر الأدب:٥١.

(٤٥) خزانة الأدب:٥٢١/٩،وينظر: الاقتضاب شرح أدب الكتاب:٣٠١/٢-٣٠٢.

(٤٦) الجنى الداني:٥٢،وافق الباقولي المبرد على حذف المفعول، ينظر: إعراب القرآن:٦٦٧/٢.

(٤٧) ينظر: إعراب القرآن:٩٩/١،والتبيان في إعراب القرآن:١٥٩/١.

(٤٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٤٦٥/١.

(٤٩) الشاهد قائله مجهول كما في هامش مغني اللبيب:٧٢،وشرح شواهد المغني:١٦٣/١.

(٥٠) لابن ميادة الرماح بن أبرد، كما في شرح شواهد المغني:١٦٤/١.

(٥١) مغني اللبيب:٧٢.

(٥٢) ينظر: أوضح المسالك:٩٠/١.

(٥٣) هامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٧٤/١.

(٥٤) والاكمؤ: جمع كماء. كفلس، والكمأ واحد الكمأة على العكس، من باب تمر وتمرة. والعساقل: ضرب من الكمأة وأصله عساقيل، لأن واحدها عسقول، كعصفور فحذف المدّة للضرورة. وبنات أوبر :كماة صغار على لون التراب يضرب بها المثل في الرداءة والقلة فيقال إن بني فلان بنات أوبر، ان يظنّ بهم خير فلا يوجد، والشاهد قائله مجهول كما في شرح شواهد المغني:١٦٦/١.

(٥٥) البيت لجرير كما في شرح شواهدالمغني:١٦٧/١.

(٥٦) مغني اللبيب:٧٥-٧٦.

(٥٧) ينظر:شرح الأشموني على ألفية أبن مالك:١٦٩/١، وشرح التصريح على التوضيح:١٨٤/١.

(٥٨) الشاهد قائله مجهول كما في هامش مغني اللبيب:٩٤، وشرح شواهد المغني:٢٠٦/١.

(٥٩) مغني اللبيب:٩٤، وينظر:شرح شذور الذهب:٣٨٥.

(٦٠) رصف المباني في حروف المعاني:٢١٢-٢١٣.

(٦١) شرح ابن عقيل:٩/٤،وينظر:شرح التصريح على التوضيح:٣٧٢/٢.

(٦٢) قائله مجهول وعجزه: (وأكرومة الْحَيَّيْنِ خلو كَمَا هيا)،شرح شواهد المغني:٤٦٨/١.

(٦٣) مغني اللبيب:٢١٩،وهو قول المالقي ،ينظر:رصف المباني:٤٤٩.

(٦٤) ينظر: معاني القرآن:٨٧/١.

(٦٥) سورة المدثر الآية: ٤.

(٦٦) خزانة الأدب:٤٥٥/١.

(٦٧) سورة ص من الآية:٥٧.

(٦٨) الجنى الداني:٧٢،وينظر:الأزهية في علم الحروف:٢٥٢.

(٦٩) همع الهوامع:٤٠٦/١.

(٧٠) قائله مجهول كما في شرح شواهد المغني:٥٠٤/١.

(٧١) سورة الأعراف من الآية:١٥٤.

(٧٢) للخطام المجاشعي، وصدره : غير رماد وحطام كنفين، شرح شواهد المغني:٥٠٤/١.

(٧٣) مغني اللبيب:٢٢٩.

(٧٤) سورة الحشر من الآية:٧.

(٧٥) قائله مجهول كما في هامش مغني اللبيب:٢٤٢،وشرح شواهد المغني:٧٠/١، وخزانة الأدب:١٦/١.

(٧٦) قائله جميل بثينة ،،ديوانه:١٢٥،وينظر: شرح شواهد المغني:٥٠٨/١، ونسبه البغدادي الى حسان وليس في ديوانه ،ينظر: خزانة الأدب:٤٨١/٨.

(٧٧) سورة الحديد من الآية:٢٣.

(٧٨) مغني اللبيب:٢٤٢.

(٧٩) خزانة الأدب:١٦/١.

(٨٠) الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٧٣/٢-٤٧٤.

(٨١) ينظر: رصف المباني:٢٩١،وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب:٣٧.

(٨٢) توضيح المقاصد:١٢٣٢/٣.

(٨٣) خزانة الأدب:٤٨٢/٨، ولم أجد الرواية التي ذكرها ابن يعيش والسيوطي، والرواية ذكرها ابن هشام هي رواية الديوان، وينظر: شرح شواهد المغني:٥٠٨/١.

(٨٤) سورة آل عمران من الآية:

(٨٥) سورة يوسف من الآية:١٠٥.

(٨٦) سورة العنكبوت من الآية:٦٠.

(٨٧) قائله مجهول كما في هامش المغني:٢٤٦،وشرح شواهد المغني:٥١٢/٢،وتوضيح المقاصد:٢٠٠٢/٤.

(٨٨) مغني اللبيب:٢٤٦،وينظر: همع الهوامع:٣٥٦/٢.

(٨٩) سورة العنكبوتمن الآية:٦٠.

(٩٠) شرح التصريح على التوضيح:٤٧٧/٢.

(٩١) شرح التسهيل:٤٢٣/٢،وينظر: تمهيد القواعد:٢٥٠٨/٥.

المصادر والمراجع.

i. الأزهية في علم الحروف:علي بن محمد الهروي(٤١٥هـ)،تحقيق:عبد المعين الملوحي،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،دمشق،١٣٩١هـ/١٩٧١م.

ii. إعراب القرآن:علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي(نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

iii. إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي (٣٣٨هـ) تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

iv. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب:أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي(٥٢١هـ) المحقق:الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

v. الاقتراح في أصول النحو:عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ)تحقيق: د. محمود فجال،دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

vi. الانتصار : أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (٣٣٢هـ) دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

vii. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

viii. أوضح المسالك شرح ألفية مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).

ix. البحث اللغوي عند العرب:د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب،بيروت الطبعة: الثامنة، ٢٠٠٣م.

x. التبيان في إعراب القرآن:أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ)المحقق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي،القاهرة ،(د.ت).

xi. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)،المحقق:الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى،(د.ت).

xii. تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

xiii. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن المرادي المصري المالكي(٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

xiv. الجنى الداني في حروف المعاني:أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي(٧٤٩هـ)، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

xv. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب:علاء الدين بن علي بن الإمام بدر الدين بن الأربلي (٧٤٤٩هـ)،تحقيق الدكتور:إميل بديع يعقوب،دار النفائس، دمشق الطبعة الثانية،١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

xvi. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:عبدالقادر بن عمر الخطيب البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

xvii. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(٣٩٢هـ)،تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت،(د.ت).

xviii. رصف المباني في شرح حروف المعاني:أبو جعفر أحمد بن عبدالنور المالقي(٧٠٢هـ) تحقيق الدكتور:أحمد محمد الخراط، دار القلم ،دمشق، الطبعة الثالثة ،١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.

xix. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(٧٦٩هـ)،المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد المحقق :محمد محيي الدين عبد الحميد،الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، وبهامشه منحة الجليل على شرح ابن عقيل:للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.

xx. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني(٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

xxi. شرح الألفية:بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠ م.

xxii. شرح التسهيل :محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين(٦٧٢هـ)،المحقق:الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون،دار هجر للطباعة،الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

xxiii. شرح التصريح على التوضيح:خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري زين الدين (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

xxiv. شرح شذور الذهب: ابن هشام(٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت).

xxv. شرح شواهد المغني: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(٩١١ هـ) تعليق: أحمد ظافر كوجان،وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

xxvi. شرح المفصل:يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش(٦٤٣هـ)،قدم له:الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

xxvii. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٦١هـ) المحقق : مجموعة من المحققين، دار الجيل – بيروت،(د.ت).

xxviii. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب عز الدين الهمذاني(٦٤٣هـ) حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح ، دار الزمان للنشر والتوزيع المدينة المنورة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

xxix. معاني الحروف:أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني(٣٨٤هـ)،تحقيق:عرفان بن سليم العشا حسونة،المكتبة العصرية،بيروت،الطبعة الأولى ،١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.

xxx. معاني القرآن:أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط(٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، : مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.

xxxi. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام، المحقق: الدكتور مازن المبارك والدكتور محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق،الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

xxxii. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح الألفية):أبو إسحق إبراهيم الشاطبي(٧٩٠ هـ)،تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

xxxiii. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي،المحقق:الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).